S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/259
28 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بإفادتكم بما يلي:

لا تزال الحالة في ألبانيا تتسم بالخطورة. ولا تزال الحكومة بعيدة عن استعادة سيطرتها وفرض القانون والنظام في شطر كبير من البلد. ومما يبعث على القلق الشديد تفاقم الحالة الإنسانية نتيجة للافتقار إلى الأمن وتزايد الحاجة إلى السلع الإنسانية الأساسية.

وفي ضوء هذه الحالة، واستجابة للنداء الرسمي الذي وجهته الحكومة الألبانية إلى مجموعة من البلدان، وافقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمس على تأييد الاستعداد الذي أبدته بعض الدول الأعضاء للمشاركة في قوة عسكرية أو شُرطيّة لحماية الأنشطة الإنسانية في ألبانيا. وتود الحكومة الألبانية والشعب الألباني الإعراب عن تقديرهما الشديد لهذا الإجراء من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولاستعداد عدد من البلدان للمشاركة في هذه القوة.

وتتطلع ألبانيا إلى وصول هذه القوة. ووضعا في الاعتبار الحالة السائدة فيها، نرى أيضا أن هذه القوة لا بد أن تحصل على الدعم والإذن الضروريين من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتسهيلا لاتخاذ المجلس قرارا، وريثما يتم وضع التفاصيل في الوقت المناسب، أذن لي بالإفصاح عن بعض العناصر المتعلقة بالولاية الممكنة لنشر هذه القوة. إننا نود أن تتألف القوة من جنود يُستقدمون من عدد من البلدان التي قصدتها السلطات الألبانية والتي أعربت عمليا عن رغبتها واستعدادها للانضمام إلى القوة متعددة الجنسيات. وسيكون هدف القوة توفير الأمن اللازم لتوصيل المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ألبانيا، والعمل على إيجاد بيئة آمنة مستمرة لسلامة توفير المساعدة الإنسانية. وبغية تحقيق هذا الهدف، لا بد أن تعمل القوة في تعاون وثيق مع السلطات الألبانية ذات الصلة. وستضطلع هذه القوة بواجبات مثل مرافقة القوافل الإنسانية، وحماية موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين، وحماية بعض الموانئ والمطارات الرئيسية التي يُنتظر دخول السلع الإنسانية منها إلى ألبانيا، وحماية المخازن والأماكن الأخرى التي ستودع فيها هذه البضائع الإنسانية، وتأمين ممرات آمنة للقوافل الإنسانية في بعض أجزاء الطرق الوطنية.

وستبقى القوة في ألبانيا لحين تحسّن الظروف في الواقع بحيث يكون بمستطاع الحكومة الألبانية تأمين سلامة توصيل هذه السلع الإنسانية ولحين إجراء الانتخابات العامة المرتقبة. وسوف يُقرر البرلمان الألباني على نحو أدق الحد الأدنى للفترة المؤقتة لبقاء القوة. ومن المنتظر أن تؤدي التدابير التي تتخذها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي إلى اتجاه الحالة إلى الاستقرار في وقت قريب وعودة الأوضاع الطبيعية في البلد.

وختاما، أود أن أشدد على الأهمية الملحة لهذه المسألة. إن ألبانيا تحتاج الآن إلى مساعدة المجتمع الدولي. ونتوقع من جانبنا أن يتمكن مجلس الأمن بسرعة من اتخاذ القرار السليم بشأن ألبانيا.

وأتشرف بأن أرفق طيا، كمرفقات لهذه الرسالة، المواد التالية: المعلومات المستكملة عن الحالة في ألبانيا؛ والمقرر ١٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والنتائج التي انتهى إليها اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

وألتمس مساعدتكم في تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيلومب كوللا
السفير والممثل الدائم

المرفق الأول

المعلومات المستكملة عن الأزمة الألبانية

في الشهرين الماضيين، وفي أعقاب انهيار مشاريع "بيراميدز" الاستثمارية، إزداد تفاقم الحالة في ألبانيا لتصل بالفعل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلد. وقد تـُبيِّن أن هياكل وزارتي الداخلية والدفاع غير قادرة على التصدي للحالة؛ التي سادتها اضطرابات هائلة اجتاحت مناطق بأكملها في البلد. والواقع أن هذه الهياكل انهارت في أكثر من مناسبة وتركت كل شيء نهبا للاضطراب والفوضى، مما أسفر حتى الآن في أجزاء كبيرة من البلد عن خسائر كثيرة في الأرواح وشيوع حالة ذهنية دفعت الآلاف من السكان إلى اقتحام مخازن الأسلحة ونهبها "للدفاع عن النفس" أو بلا هدف أو لأغراض إجرامية. وترتبت على ذلك موجة هائلة من تدمير الممتلكات العامة والخاصة والمؤسسية، ووجدت عصابات إجرامية كثيرة إلى جانب كثيرين من مهربي المهاجرين والمخدرات والأسلحة المخالفين للقانون "تربة خصبة" للقيام بمزيد من الأنشطة الإجرامية.

وكان من الحتمي أيضا أن تؤدي حالة الفوضى الكاملة وانعدام الأمن هذه إلى تدفق موجة أخرى من عشرات الآلاف من اللاجئين برا وبحرا إلى إيطاليا المجاورة مما أرغمها هي الأخرى على إعلان حالة الطوارئ.

في ظل هذه الظروف، أعلن البرلمان الألباني حالة الطوارئ، التي ثبت عدم جدواها في أجزاء عديدة من البلد لجملة أسباب منها وقوع مناطق كثيرة تحت سيطرة المتمردين. وتعكف حكومة المصالحة الوطنية، التي شـُكلت على أساس أكبر ائتلاف ممكن من جميع الأحزاب السياسية، جاهدة على تسوية قضيتين رئيسيتين هما: إعادة وحفظ القانون والنظام، وإعداد البلد للانتخابات البرلمانية الجديدة المزمع إجراؤها في حزيران/يونيه من هذا العام، وقيادته حتى ذلك الحين.

وبعد استعراض هذه الأزمة على نحو مـُنفصـّل وبتشاور وثيق فيما بين المؤسسات، تقرر بالإجماع توجيه نداء رسمي لطلب المساعدة الدولية. ووجه رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وجميع الأحزاب السياسية طلبا رسميا إلى اتحاد غرب أوروبا ومجموعة من البلدان للمساعدة في إعادة وحفظ القانون والنظام، وتسوية الحالة الأمنية، وضمان توزيع المعونة الإنسانية وحماية خطوط الاتصال وبعثات المجتمع الدولي التي ستبدأ العمل في البلد من خلال قوة حماية شـُرطية متعددة الجنسيات.

وقد استجابت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسرعة للحالة المتدهورة في إحدى دولها المشاركة، وأقرت تعيين المستشار النمساوي السابق، الدكتور فراتز فرانيتزكي ممثلا شخصيا في ألبانيا للرئيس الحالي للمنظمة، وأيدت تأييدا كاملا جهوده النشطة والحازمة لتسوية الأزمة الألبانية. وأسفر الاتصالان الرسميان

اللذان قام بهما الدكتور فرانتيزكي مع السلطات الألبانية فور تعيينه ممثلا خاصا عن تقديمه عددا من التوصيات على رأسها إنشاء قوة متعددة الجنسيات تكون تعبيرا عن وحدة الإرادة.

وعالج مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الأزمة الألبانية بجدية فائقة، وأكد في النتائج التي انتهى إليها في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ عزمه على الاضطلاع بالدور الرئيسي في مساعدة ألبانيا على العودة إلى الاستقرار السياسي واستعادة الأمن الداخلي. وأوفد إلى ألبانيا بعثتين لتقييم الحالة ووافق على نهج شامل لمعالجة الأزمة، وقرر أن يتعاون مع الجهات الأخرى في سياق الإطار التنسيقي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقرر الاتحاد الأوروبي ايضا تنظيم بعثة استشارية توفد إلى ألبانيا لتقديم المشورة بشأن التطورات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية. ورحب المجلس، في سياق جهوده بمساعدة ألبانيا على إنشاء قوة شرطة يعتمد عليها، كما رحّب بالجهود الجارية التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لتجميع قوة حماية متعددة الجنسيات تلبية لطلب الحكومة الألبانية.

وقام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماعه الأخير الذي عقد في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، باعتباره المنظمة الأمنية الوحيدة لأوروبا كلها، وبعد أن استمع مليا إلى تحليل لنداء ألبانيا ولحججها وطلباتها، فضلا عن توصيات الممثل الشخصي للرئيس الحالي، والمعلومات المقدمة من رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى ألبانيا، واستنتاجات المجلس الأوروبي، بمناقشة وتحليل الحالة بالتفصيل وقرر أن يقوم المجتمع الدولي بعمل سريع وشامل لمعالجة الأزمة الألبانية. وقررت المنظمة أن تنشئ وجودا لها في ألبانيا بالتعاون مع السلطات الألبانية وأن توفر الإطار التنسيقي للمؤسسات الدولية الأخرى ، بما في ذلك المجلس الأوروبي، لكي يضطلع كل منها بدوره في دائرة اختصاصه، فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي ووسائل الإعلام وحقوق الإنسان والإعداد للانتخابات ومراقبتها. وسيتولى التنسيق العام للجهود الدكتور فرانتيزكي بوصفه الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة الذي سيُعد فورا بدوره الخطوات الكفيلة بإقامة وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا.

وقد أحاطت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا علما بالنداء الرسمي الموجه من السلطات الألبانية إلى مجموعة من البلدان للمساعدة في تسوية الحالة الأمنية، وهي تـُقدر استعداد دول معينة للاستجابة لهذه الطلبات الرسمية، وتأمل أن تكون كل مساعدة متماشية مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وموافقة للإجراءات المناسبة التي يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المرفق الثاني

المقرر ١٦٠ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعتمد في الجلسة العامة ١٠٨ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧

إن المجلس الدائم، إذ يشير الى مقرره رقم ١٥٨، يقرر كذلك أن ينشئ في ألبانيا، بالتعاون مع السلطات الألبانية، وجودا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن يوفر الإطار التنسيقي الذي يمكن لكل منظمة من المنظمات الدولية الأخرى أن تؤدي فيه دورها في مجال اختصاصها، دعما لاستراتيجية دولية مترابطة، وتيسيرا لإحداث تحسينات في مجال حماية حقوق الإنسان والعناصر الأساسية للمجتمع المدني.

١ - تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل مجلس أوروبا، بتقديم مشورة ومساعدة، وعلى وجه الخصوص في الميادين التالية:

- التحول الديمقراطي ووسائل الإعلام وحقوق الإنسان؛

- الإعداد للانتخابات ومراقبتها.

كذلك، تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باستكشاف الإمكانيات الأخرى، بما في ذلك مراقبة جمع الأسلحة.

ويقوم الرئيس الحالي على الفور بإعداد الخطوات اللازمة لإنشاء وجود في ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أقرب وقت ممكن، ويقدم على وجه السرعة تقريرا بهذا الشأن الى المجلس الدائم، ثم يتخذ المجلس أي مقررات لازمة دون إبطاء.

ويتولى الدكتور فرانيتزكي، بصفته ممثلا شخصيا للرئيس الحالي، كفالة التنسيق العام لجهود المجتمع الدولي ويقدم تقارير إلى المجلس الدائم عما يُحرز من تقدم.

ويرحب المجلس الدائم بمبادرة الاتحاد الأوروبي إلى إيفاد فريق متقدم دون إبطاء، بمشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتهيئة المجال لإنشاء بعثة استشارية في هذا الإطار.

ويقوم المجلس الدائم باستعراض الإطار الزمني للوجود التابع للمنظمة في ألبانيا بعد إجراء الانتخابات.

٢ - إن المجلس الدائم،

- يحيط علما بالنداء الرسمي الذي وجهته السلطات الألبانية الى مجموعة من البلدان طلبا للمساعدة في تسوية الحالة الأمنية في ألبانيا؛

- يُعرب عن تقديره لما أبدته دول مشاركة معينة من استعداد لتلبية هذا الطلب الرسمي؛

- يتوقع أن تكون أي مساعدة تُقدم بهذا الشأن متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والإجراءات الملائمة التي يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

- يتوقع أن يجري إبلاغه بأي خطوات أخرى تتخذ في هذا السياق؛

- يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره في جميع المراحل.

المرفق الثالث

النتائج التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في
اجتماعه المعقود في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧

١ - أجرى المجلس تبادلا متعمقا للآراء بشأن الحالة في ألبانيا استنادا إلى تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي التي زارت ألبانيا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس. وأعرب المجلس عن تقديره للبعثة لما اضطلعت به من أعمال، وناقش ما يلزم اتخاذه من خطوات أخرى.

٢ - أكد المجلس من جديد عزم الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بالدور الرئيسي، وتلك هي مسؤوليته، في مساعدة ألبانيا على العودة إلى الاستقرار السياسي واستعادة الأمن الداخلي، وفي تقديم المساعدة الإنسانية والعمل مع المؤسسات المالية الدولية على تقديم الدعم من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق.

٣ - ولاحظ المجلس، إدراكا منه أن ألبانيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن بإمكان العديد من بلدان المنظمة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور مهم وأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة وسلطة تتميز بها بوجه خاص في عدد من الميادين، ولا سيما في توطيد العملية الديمقراطية والإشراف على الانتخابات ومراقبتها. وعليه، أعرب المجلس عن تأييده للجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة فيما يتعلق بالمهمة التي كُلف بها المستشار النمساوي السابق فرانيتزكي، وهي مهمة جديرة بالدعم وبالمزيد من التعزيز. وقرر المجلس أن يتعاون الاتحاد الأوروبي داخل الإطار التنسيقي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو يتطلع إلى مجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى لتقوم بدورها أيضا ضمن هذا الإطار كل في مجال اختصاصها.

٤ - وفي هذا السياق، تطرق المجلس لمسألة تقديم المعونة إلى ألبانيا في مجال المساعدات الإنسانية والاقتصادية والمالية، وفي مجال الأمن والتحضير للانتخابات المقبلة.

٥ - وقرر المجلس اتخاذ مبادرة بإنشاء بعثة استشارية توفد إلى ألبانيا في إطار الفقرة ٣، من أجل إسداء المشورة بشأن التطورات المتعلقة بالشؤون الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية. تقوم أيضا بتقييم الحاجة إلى مساعدات إضافية وإمكانية تقديمها مع مراعاة حالة الأمن، وواضعة في اعتبارها المشكلة الخاصة بالمهاجرين غير القانونيين.

٦ - وبغية الإعداد للبعثة الاستشارية، قرر المجلس إرسال فريق تمهيدي على الفور. وسوف يقدم هذا الفريق التمهيدي، الذي يدعى ممثلو منظمات دولية أخرى إلى الانضمام إليه انطلاقا من روح الفقرة ٣، توصيات بشأن تكوين البعثة الاستشارية ويسهل عملية وصول المساعدة الإنسانية.

٧ - ولاحظ المجلس الحاجة إلى المعونة الإنسانية، ورحب باعتزام مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجنة الأوروبية الاستجابة بسخاء للاحتياجات الفورية وتوفير الأغذية والأدوية. ولاحظ أيضا أن مساعدات إنسانية إضافية ستصبح متاحة عندما تسمح الظروف الأمنية بتخزين الأغذية مسبقا. وأشار المجلس إلى إمكانية تمويل الجهود الرامية إلى ضمان حصول الأشخاص المقصودين بالمعونة عليها، بموجب نظام المعونة الإنسانية.

٨ - ولاحظ المجلس اعتزام اللجنة تركيز المساعدات المقبلة، في إطار خطة العمل للمعونة المنسقة المقدمة لبولندا وهنغاريا، على المجالات المتصلة مباشرة بإعادة بدء النشاط الاقتصادي وإصلاح الإدارة العامة ووسائل الإعلام؛ وأن الدعم المالي يجب أن يخضع لتعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية.

٩ - وشدد المجلس على أن الدعم الاقتصادي والمالي سيتوقف أيضا على إعادة تهيئة البيئة الآمنة اللازمة.

١٠ - ورأى المجلس أنه من الضروري مساعدة ألبانيا على إعادة إنشاء قوة شرطة يُعتمد عليها، وقرر أن يدعم الاتحاد الأوروبي هذه العملية عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة مثل التدريب. وأكد المجلس أيضا أهمية تقديم المساعدة إلى هذه العملية عن طريق إجراء الرصد المناسب ورأى أن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي تستطيع المساهمة في هذه الجهود.

١١ - ونظرا لظروف الأمن السائدة حاليا في ألبانيا، رحب المجلس بالجهود الجارية التي تبذلها بعض الدول الأعضاء من أجل تجميع قوة حماية متعددة الجنسيات، بناء على طلب حكومة ألبانيا، وذلك تحت الرعاية الدولية المناسبة، من أجل المساهمة في تهيئة بيئة آمنة لتقديم المساعدة الدولية في كنف الأمان.

١٢ - وطلب المجلس من هيئات مجلس الأمن المناسبة أن تعد إجراءات مشتركة للبعثة الاستشارية المشار إليها في الفقرة ٥.

- - - - -